

النقد النحوي في دراسات الباحثين العراقيين (النقد في الأسماء أنموذجًا)
Grammatical Criticism in the Studies of Iraqi Scholars:
Criticism of Nouns as a Case Study

م. م. سيف علي كاظم
وزارة التربية / مديرية تربية ديالى

Abstract

This study highlights a grammatical topic, namely grammatical criticism, as examined by Iraqi scholars who have devoted attention to this field. Grammatical criticism is a linguistic phenomenon that has received considerable attention from both classical and modern researchers in their linguistic studies, particularly grammarians. It represents a prominent feature of grammatical scholarship, serving as an approach that investigates all aspects of the grammatical tradition, beginning with the process of linguistic induction and extending to detailed partial rules.

Through grammatical criticism, the grammarian seeks to identify the strengths and weaknesses of grammatical formulations and analyses by relying on grammatical evidence and the subsidiary proofs derived from it. This process involves interpretation, analysis, justification, and comparison with alternative views in order to arrive at a judgment regarding the acceptability or rejection of a particular grammatical rule or opinion. Accordingly, the value of this functional approach lies in its ability to distinguish between valid and defective grammatical rules, thereby contributing to the refinement and development of grammatical theory.

Email: saif39ali@gmail.com

Published: 1- 6 -2026

Keywords: النقد النحوي، الأسماء،
المرفوعات، المنصوبات، المجرورات

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

المخلص

سلط البحث الضوء على جهود الباحثين العراقيين في تناول موضوع "النقد النحوي" الذي درسه الباحثون العراقيون ممن عُنيوا بالنقد النحوي، فالنقد النحوي ظاهرة لغوية حظيت بعناية واسعة من لدن الدارسين قديماً وحديثاً، في دراساتهم اللغوية لا سيما النحاة منهم، إنَّ النقد سمة بارزة في الدرس النحوي، فهو اتَّجاه يدرُسُ كُلَّ ما يتعلَّقُ بالمُدَوَّنة النَّحَوِيَّة ابتداءً من الاستقراء، وابتداءً بالقواعد الجُزئية التفصيلية؛ ليكشف النَّحويُّ عن مواضع الجودة، أو الرِّداءة فيها، استناداً إلى الأدلَّة النَّحَوِيَّة، وما يُبنى عليها من الأدلَّة المُستمدَّة منها، بعد تفسيرها، وتحليلها، وتعليلها، وموازنتها بغيرها للوُصول إلى الحُكم عليها بقبولها، أو رفضها، ومن هُنا فإنَّ المسلك الوظيفي له تكمنُ قيمتهُ في أنَّه يميِّز به فسادُ القواعد النَّحَوِيَّة من صحتِّها

المقدمة

ولك الشكرُ على مرِّ السنين
جاءنا بالخير بالحقِّ المُبين.

فلك الحمدُ إله العالمين
وصلاةُ الله دوماً للذي

أما بعد:

يُعدُّ النَّقدُ النحويُّ ظاهرة تقترن بنضج عقلي، قوامه التعليل. وقد تمثلت بذوره الأولى عند العرب في التأثير بالشعر إعجاباً أو إعراضاً، وملكة النقد عند الجاهليين كانت مبنية على الذوق الفطري لا الفكر التحليلي. وبعد ظهور الحركات العلمية من مجيء الإسلام اصطبغت بعض جوانب النقد بنزعة علمية غايتها فرز جيده من رديئه. وكانت اللغة حاضرة بصورة لافتة للنظر عند اللغويين النقاد فضلاً عن تأثرهم بالجانب الفني الذي يمليه النَّص. وهذه الإشارات اللغوية أسهمت في تطور فن النقد وأضفت على النَّص عمقاً آخر في الذوق والتحليل، كما جمعت بين اللفظ والمعنى، إذ العبرة ليست في اللفظ في حد ذاته، وإنما بارتباطه بالمعنى ودخولهما في سياق لغوي. والنقد في جوهره هو البحث عن الاستحسان والاستهجان، واستخلاص عناصر الجمال، وإظهار مواطن القبح، وعلى هذا فالترفضيل المطلق، والعيب المطلق، ليس من النقد في شيء، لأنَّ النقد هو التجرد عن الهوى، وذكر ما للشيء وما عليه. ومع نشأة النَّحو العربي ظهر النَّقد النَّحوي، ونتيجة لارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم وللقدسية التي يحملها وخشية العرب من وقوع اللحن فيه فأبَّههم بدأوا بوضع قواعد وأحكام يسيرون عليها للحفاظ على سلامة اللغة العربية وقراءة القرآن قراءة صحيحة.

ولأنَّ دراستنا تُعنى بهذا المظهر، والوقوف على حقيقته وما هيته كان لزاماً علينا أن نوضحه من خلال ما درسه الباحثون العراقيون الذين عنوا بدراسة النقد النحوي - ولا سيما النقد في الأسماء - في كتب

Email: djhr@uodiyala.edu.iq

علمائنا الأجلاء، فجاءت دراسة أغلب باحثينا لبيان هذا المظهر: لذا اتسمت دراستنا بـ"النقد النحوي في دراسات الباحثين العراقيين (النقد في الأسماء أنموذجاً)" وبسبب كثرة أنواع النقد في المسائل النحوية، ونظراً لتشعب المسائل النقدية واتساعها، فقد جرى اختيار نماذج محددة.

فيكسب هذا البحث أهميته من عدة أسباب أهمها:

1. كونها إحدى الدراسات التي تبحث قضايا اللغة العربية داخل بيئتها التي نشأت وترعرعت فيها.
2. يعالج البحث موضوعاً مهماً من مواضيع العربية؛ لأن النقد النحوي في دراسات الباحثين العراقيين لم تُجر حولها بحوثٌ بمعناها المعروف.

أهداف البحث:

1. الإسهام في رفد الباحثين والمكتبات العلمية في مجال الدراسات النحوية.
2. تلبية رغبة الباحث في نفسه تُملي عليه القيام بعمل يخدم اللغة العربية.
3. رغبة في الذين يطمعون في معرفة جهود علمائنا السابقين في مضمار النقد النحوي.

خطة البحث:

اقتضت منهجية البحث تقسيمه على مطلبين اثنين هما: مفهوم النقد النحوي بوصفه مطلباً أولاً، والنقد في الأسماء (المرفوعات - والمنصوبات - والمجرورات) كان مطلباً ثانياً، ثم أردفت ذلك بأهم نتائج البحث وقائمة المصادر والمراجع التي استقيت منها المادة العلمية.

المطلب الأول: (مفهوم النقد النحوي):

إنَّ النقد النحوي هو دراسة القواعد النحوية وتحليلها تحليلاً علمياً، من حيث صحتها ودقتها، وبيان ما فيها من قوة أو ضعف، ثم تقويتها أو ترجيح بعض الآراء على بعضها، فالذي يقع بين النحويين لا يمكن لغير نحوي أن ينقد نحويًا متجراً في هذا العلم، وموضوعات النقد النحوي تنحصر بالمسائل النحوية لا غير، والغاية الوصول إلى أقصى درجات الكمال والتمام، وتمثلت أولى مظاهر النقد النحوي بتخطئة النحويين للشعراء، ومن ذلك نقد أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) الذي دخل مضمار النقد اللغوي وشكلت ملحوظاته النقدية اتجاهاً جديداً في النقد العربي اللغوي وقد أخذت مكانها بجدارة واستحقاق، وكان الحضرمي شديد التمسك بالقواعد المعللة والقياس عليها قياساً دقيقاً⁽¹⁾. وممَّا يروى عن الحضرمي أنه عندما سمع الفرزدق ينشد قوله:

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانٍ لم يدع من المال إلا مُسحَّتاً أو مجلَّف. (2)

فوجه الحضرمي نقده للفرزدق قائلاً: علام رفعت مجلف؟ فقال له الفرزدق: على ما يسوؤك وفي رواية على ما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا⁽³⁾.

وأرى أنّ النّقد النّحويّ: اتّجاه يدرس كلّ ما يتعلّق بالمدوّنة النّحويّة ابتداءً من الاستقراء، وانتهاءً بالقواعد الجزئيّة التفصيليّة؛ ليكشف النّحويّ عن مواضع الجودة، أو الرّداءة فيها، استناداً إلى الأدلّة النّحويّة، وما يبني عليها من الأدلّة المستمدّة منها، بعد تفسيرها، وتحليلها، وتعليلها، وموازنتها بغيرها للوصول إلى الحكم عليها بقبولها، أو رفضها.

وظهر هذا النقد في العراق حتى عُدّ العراق أوّل مكانٍ ظهر فيه النقد النحوي، وهذا ما ذكره الدكتور داود سلوم إذ بيّن أنّ هذا النوع من النقد أوّل ما ظهر في العراق قبل أن يظهر في أي مكان آخر؛ لظهور الحركة العلمية في العراق بسبب الصراع اللغوي والدراسات القرآنية⁽⁴⁾. ومن مظاهر النقد النّحوي أيضاً ما نجده عند سيبويه (ت180هـ) في كتابه تمثّل ب (باب الاستقامة من الكلام)⁽⁵⁾، وقد يكون لم يقصد هو وغيره من النحويين القدماء النقد النحوي لذاته؛ لذا تنوعت الأساليب والطرائق في معالجة المادة النحوية بحسب اتجاهات النقد عند القدماء الذين كان يغلب على نقدهم الطابع الشخصي المطبوع بالطابع الذاتي. وكان النقد النحوي عندهم يتمثّل بصور نقدية عدّة منها: (الموضوعات النحوية، نقد القاعدة النحوية، نقد الآراء والمذاهب النحوية، وكذلك النقد في المجالس والمناظرات النحوية، نقد المصطلح النحوي، ونقد الشواهد والأمثلة النحوية، وكذلك نقد المتون النحوية)⁽⁶⁾.

فنقد القواعد النحوية تمثّل برفض قطرب محمد بن المستنير (ت210هـ) للعامل النحوي، والعلّة النحوية. وكذلك ما نجده عند ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) في كتابه (الرد على النحاة) فقد دعا إلى إلغاء فكرة العامل، وإلغاء القياس والتمارين غير العملية من موضوعات النحو العربي⁽⁷⁾.

أمّا ما يخص نقد المجالس والمناظرات النحوية فقد تمثّل فيما وقع بين سيبويه والكسائي (ت189هـ) زعيم المدرسة الكوفية من مناظرة عُرفت ب (المسألة الزنبورية) التي تأثّر بها سيبويه وقضى على إثرها⁽⁸⁾. وغيرها من المناظرات والشواهد النقدية التي لا يمكن ذكرها هنا جميعاً، فاكثفينا بهذا الشكل بما يسع المكان لذكره.

أمّا النقد عند المحدثين فتمثّل بنقد وتقويم ما جاء به القدماء من قواعد نحوية، ويُعد نقدهم بمثابة التحقيق من صحة المعلومة والتحري عنها والتدقيق في حيثيتها، حيث انشغل العلماء المحدثون بمسألة النقد وكان على رأسهم الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) فعني فيه بكثير من مسائل اللغة والتدقيق بصحتها. وكذلك الدكتور فاضل السامرائي في كتابه (تحقيقات نحوية) حيث تحرى فيه الأخذ الصحيح وصدق المعلومة ومتابعة آراء علماء اللغة المحدثين أمثال الدكتور عبد الرحمن أيوب في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي). واختلف نقد هؤلاء العلماء وانقسم نقدهم على أقسام عدّة: منها نقدهم للمادة النحوية أو القاعدة التي أسس النحو عليها، ومنهم من نقد المصطلح النحوي. فظهرت



مصنفات عديدة في هذا الاتجاه منها: (دراسات نقدية في اللغة والنحو للدكتور كاسد ياسر الزبيدي)، و(قواعد فانت النحاة لأحمد حاطوم)، و(المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري لعوض حمد القوزي)، و(المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية لأحمد عبد العظيم عبد الغني)، وغيرها من المصنفات في هذا العصر. وهذا التباين في النقد بين المحدثين جاء نتيجة لاختلاف المناهج اللغوية والنحوية التي سار عليها النحويون المحدثون فكل واحد منهم رأى عيوباً في النحو - بحسب ما يتصوره هو - تختلف باختلاف مناهج النظر النحوي عند النحويين المحدثين⁽⁹⁾.

وقبل الخوض بتفاصيل النقد نعرّفه لغةً واصطلاحاً له كما ذكره الباحثون العراقيون.

النقد النحوي في اللغة :

المنتبج لمادة "نقد" يلحظ تعدد دلالاتها اللغوية، وحسب السياق الذي ترد فيه، وقد أورد أصحاب المعجمات تعريفات عدة لمعاني هذه اللفظة في معاجمهم، ومن معانيها التي ذكروها: تمييز الشيء : وذكر هذا الخليل (ت 175هـ)، بقوله " تمييز الدراهم واعطاؤها إنساناً وأخذها"⁽¹⁰⁾، والناقد هو الذي يكشف عن جودتها وردائها⁽¹¹⁾.

وعرف الباحث (رسول عدنان شريف): " النون والقاف والدال أصلٌ صحيح يدلُّ على إبراز الشيء وبروزه ،...،ومن الباب نقد الدراهم وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك"⁽¹²⁾.

وذكر أيضاً التعريف اللغوي للنقد الباحث (حسين عليوي حسين): " هو تمييز الجيد من الرديء"⁽¹³⁾.

أما النقد النحوي في الاصطلاح :

كان للنقد عند العرب دلالات مختلفة، ولكن أغلبها مختص بجانب من اللغة فمنها النقد الأدبي والبلاغي والدلالي، ومنها النقد اللغوي وهي جميعاً ما بينها معتمد على معيار القاعدة النحوية لتقييم النصوص ونقدها المتداخلة في ما بينها⁽¹⁴⁾.

وعرّفه الباحث (سيف الدين البرزنجي) بأنه: "إعادة نظر في تلك القواعد النحوية ، والعمل على تثقيفها من خلال درء الأخطاء الصادرة عن النحاة، والعمل على تصويبها، كذلك تحقيق الروايات، وتوثيقها، وتصويب القواعد وتدقيقها، فضلاً عن ذلك الدفاع عن العلماء والانتصار لهم والتماس الوجوه والتأويلات لأرائهم، وتخرجها على النحو المقصود قبل الوقوع فيها، أو القدر بها ،...، فالنقد النحوي ما هو إلا أداة من أدوات التنظير النحوي ولازمة من لوازمه ، لصوغ القواعد وتنسيقها في الأبواب"⁽¹⁵⁾.

وذكر الباحث (نجاح فاهم صابر): " الحكم الصادر من نحوي على توجيهات غيره من النحويين لنصوص القرآن الكريم، أو النصوص الأدبية الأخرى من شعر ونثر، ويشمل الإعراب، والاستدلال، والمصطلح على وفق معايير نقلية، وعقلية، على أن يراعي المعنى في العملية النقدية، ويكون إصدار

الحكم النحوي على ثلاث أشكال، الأول: الرفض والاستهجان، والثاني القبول والاستحسان، والثالث: تبين مواطن الضعف أو القوة في التوجيه⁽¹⁶⁾. وقد ذكر الباحث (نبيل هادي جابر): أن النقد عند العرب له دلالات مختلفة، ولكن أغلبها مختص بجانب من اللغة فمنها النقد الأدبي ومنها النقد اللاغي أو النقد الدلالي أو النقد البياني، أو النقد اللغوي، وهي جميعاً ما بينها معتمد على معيار القاعدة النحوية لتقديم النص ونقده⁽¹⁷⁾.

وقد استدركت ما كتبه الباحث (حسين جاسم عبد الرضا) فقال: "إنَّ النقد النحوي هو الحكم الصادر من نحويٍّ على توجيهاتٍ غيره من النحويين في كلِّ ما يتعلَّق بالمدونة النحوية - من الاستقراء إلى القواعد الجزئية - على وفق أصول النحو، ويكون إصدار الحكم النحوي بالرفض أو القبول، الجودة أو الرداءة فيه تمييز القواعد الجيدة من الرديئة، والصحيحة من السقيمة، استناداً على الأدلة النحوية؛ فالوظيفة التي يؤديها تكمن قيمتها في أنّها يميز بها صحة القواعد النحوية من فاسدها"⁽¹⁸⁾.

وقد مرَّ النقد النحوي بأطوار متعددة فبدأ أول أمره شفويّاً في المناظرات والمجالس النحوية، ثمَّ انتقل إلى التدوين ونقد متون النحو ابتداءً من سيبويه وما بعده من كتب النحو تبعاً، فيمكن القول إنَّ كتاب سيبويه قد فتح باب النقد للتالين بكتابه؛ ثمَّ صار كتابه باعثاً لحركة نقدية واسعة بين صفوف العلماء على مرَّ القرون، وقد خرج النقد النحوي من طور الظاهرة إلى صيرورته اتجاهاً تأليفياً مستقلاً في النحو مع ظهور أول كتاب نقدي تطبيقي مستقل ألا وهو كتاب (مسائل الغلط، أو الرد على سيبويه) للمبرد⁽¹⁹⁾.

المطلب الثاني : النقد في الاسماء

أولاً : النقد النحوي في الأسماء المرفوعة.

1. تقديم خبر كان وأخواتها:

قال ابن جني في باب في باب (كان وأخواتها): " ويجوز تقديم أخبار (كان وأخواتها) على أسمائها وعليها أنفسها"⁽²⁰⁾.

اعترض ابن الخباز عليه: " وقوله: (وعليها أنفسها) غير مستقيم؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر على العامل في هذا الباب مطلقاً، وفيه تفصيل"⁽²¹⁾. ويرى الباحث (رعد كريم حسن) وجهة اعتراض ابن الخباز؛ إذ كان على ابن جني؛ ألا يطلق الأحكام من دون التفصيل فيها؛ فعدم التفصيل يخلّ بالمقصود، وإن كانت فكرة التقسيم غير غائبة عن ذهن المصنف؛ لأنَّ (ما دام) لا خلاف في أنّها لا يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنَّ (ما) مصدرية والمصدر لا يقدم عليه ما بعده⁽²²⁾.

2. الرفع على النعت والجّر على الجوار:

جاء في كتاب سيبويه: "وممّا أُجْرِي نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جُحِرُ ضَبِّ خَرِبٍ)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنّ الخرب نعتُ الجُحِرِ، والجحُرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجزّهُ وليس بنعتٍ للضب" (23).

وإنّ سيبويه يرجح أن يكون (خرب) نعتاً للجحر، ويرى أنّ أكثر العرب وفصحاءهم على هذه اللغة، ويضعف اللغة الأخرى، ويصف قائلها بـ(بعض العرب)، ويرى أنّ (خرب) ليس نعتاً للضب، بل هو نعت لـ(الجحر)، وجزّ؛ لأنّه نكرة؛ ولأنّهُ واقع موقع النعت، وكأنّهُ أصبح مع (ضب) كالاسم الواحد (24)؛ لذلك فقد اتبع رأي سيبويه من ذكر هذه اللغة، واختار ما اختاره (25)، وأكثر النحاة يعدّون (هذا جحُرُ ضبِّ خَرِبٍ) جرّاً على الجوار؛ لذلك فهو عندهم من الشاذ، أو أنّه غلط عن العرب؛ لذلك يحفظ هذا المثال، ولا يقاس عليه غيره (26).

ذكر الباحث (الدكتور محمد بشير حسن)، إننا إذا عدنا إلى حكم سيبويه الذي حكم به على لغة الرفع في (هذا جُحِرُ ضَبِّ خَرِبٍ) إذ وصف هذه اللغة بأنّها الأوضح والأكثر في كلام العرب، الموافقة للقياس - كما ذكر - والفصيح في اللغة هو: "المنطلق الذي يُعرف جيّد الكلام من رديئه" (27).

وإنّ تساءلنا ما المقصود بمدار الفصاحة أمي الكم أم النوع؟ تبين أنّ ما كثر استعماله في لغة العرب هو المقصود بدليل ما ورد في كلام الجاربردي؛ إذ قال: "فإن قلت ما يُقصد بالفصيح؟ وبأي شيء يُعلم أنّه غير فصيح؟ قلت: أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور واستعمالهم لها أكثر" (28).

ويبدو من خلال النصوص أنّ إطلاق لفظ فصيح أو الأفصح له علاقة بالكثير، أو كثرة الاستعمال في اللسان العربي؛ فالحكم هنا كمي لا نوعي (29).

ثانياً: النقد النحوي في المنصوبات :

1. المفعول المطلق :

وهو من الموضوعات التي هي من أصول النحو العربي هو موضوع المصدر أو المفعول المطلق، وهو من المنصوبات يمثّل الحدث داخل الفعل لذلك له ارتباط وثيق بالفعل، ولا تكاد مصنّفات النحاة تخلو منه لأنّه بابٌّ من أبواب النحو، وقد حدّه الزجاجي (ت340هـ) وذكر لنا مثلاً له بقوله: "فأمّا المفعول المطلق فالمصدر نحو قولك: خرجتُ خروجاً" (30).

بين الباحث (الدكتور مكي نومان مظلوم) أنّ ما يدرس في هذا الباب النائب عن فعل الأمر والدعاء، الذي يرى فيه النحاة وجوب حذف عامل المصدر، إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر، والنهي، والدعاء، مثل: قياماً لا قعوداً، وإقداماً، وصبراً جميلاً، وسقياً لك، بمعنى: قم قياماً لا تقعد قعوداً، وإقداماً، واصبر صبراً جميلاً، وسقاً الله (31).

ونقد (الدكتور فاضل السامرائي) مذهب النحاة في وجوب حذف فعل المصدر في مثل هذا التركيب⁽³²⁾.

قال الباحث (الدكتور مكي نومان مظلوم): " يظهر أن ما جاء به (الدكتور فاضل السامرائي) يُعدُّ إسهامًا أصيلاً في إعادة بناء القاعدة النحوية للمصدر النائب عن الفعل، وأظهر هذا النقد أن تععيد النحاة لهذا الموضوع الذي قيده بوجوب الحذف يحتاج إلى إعادة نظر؛ فالنظر الصحيح هو جواز الأمرين، الذكر، والحذف، والجديد المضاف أن لكل من الذكر والحذف وجهًا في المعنى؛ ففي حذف الفعل يكون المصدر متضمنًا معنى الأمر، وفي ذلك الفعل والمصدر مؤكدًا للفعل، أو مبيّنًا لنوعه وليس دالًّا على الأمر كما في الوجه الأول"⁽³³⁾.

تناول النحاة المتأخرون المصادر النائبية عن عاملها المحذوف وجوبًا مع ما ينتصب بإضمار الفعل في باب المفعول المطلق⁽³⁴⁾، وهي المصدر المؤكد لنفسه وهو الواقع بعد جملة لا تحتل غيره، نحوك (له) عليّ ألفٌ عرفًا؛ أي: اعترافًا، والمصدر المؤكد لغيره هو الواقع جملة تحتله وتحتل غيره، فيصير بذكره نصًا فيه، نحو: (لأنت ابني حقا)، فالتدير: أحقه حقًا⁽³⁵⁾.

وذكر الباحث (الدكتور مكي نومان مظلوم): " أن الجمع بين المفعول المطلق والمصادر المؤكدة النائبية عن عاملها، لا يعدّ خطأ منهجيًا نؤاخذ عليه النحاة المتأخرين؛ لأنّ ذلك يستند إلى أساس العمل النحوي أولًا، وإلى أساس المعنى المستفاد من كلا البابين، أما العمل النحوي فيتضح الاستناد إليه من كون المنصوب في المفعول المطلق هو مصدر العامل المذكور، وكذلك المصادر المؤكدة النائبية عن عاملها؛ فهي مصادر لعوامل من لفظها، لكن هذه العوامل غير مذكورة؛ فهي المصادر المؤكدة النائبية عن عاملها هي نمط آخر للمفعول المطلق المؤكد لعامله، وهو نمط اقتصر فيه على المصدر المنصوب من دون ذكر عامله، وكذلك ما ذكره بعد تمام الجملة السابقة عليه، أمّا المعنى المستفاد فهو قريب في الموضوعين؛ فالمفعول المطلق المؤكد النائب عن عامله فيفيد توكيد معنى الجملة التي سبقته"⁽³⁶⁾.

2. التمييز:

وهو أحد المنصوبات في العربية "ومعنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض ، ولفظ المميّز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يُرادُ به تبيين الجنس، وأكثرُ ما يأتي بعد الأعداد والمقادير، فالأعداد من أحد عشرَ إلى تسعة وتسعين ، ... ، وأمّا المقادير فعلى ثلاثة أضرب : (ممسوح ، ومكيل ، وموزون) ... ، ومن المنصوب على التمييز قولك : طبّبتُ به نفسًا ، وضقتُ به ذرعًا...، ولا بدّ في جميع التمييز من معنى (من)⁽³⁷⁾.

ذكرَ الزمخشري التمييز بأنّه: " رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته"⁽³⁸⁾.

نقد (الدكتور فاضل السامرائي) هذا الحد بقوله: " واضح أنّ هذا التعريف ينطبق على أحد عطف البيان ؛ فعندما نقول: جاء أخوك زيد، وعندك أكثر من أخ، فقد نصصت على أحد المحتملات، ولاسيما عند من يرى أن عطف البيان قد تبين الجملة كما يبين المفرد"⁽³⁹⁾.

وإن بعض التراكيب مثلاً (لله درّه فارسًا ، وكفى زيدٌ شجاعاً) تحتل الحال والتمييز، قال الرضي : " هي تمييز وقال بعضهم: هي حال، أي ما أعجبه في حال فروسيته. ورجح المصنف و قال: لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية، فإذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته، وأنا لا أرى بينهما فرقا، لأن معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته، فلا يمدحه في غير حال الفروسية، إلا بها وهذا المعنى هو المستفاد من (ما أحسنه في حال فروسيته) وتصريحهم بمن في لله درك من فارس دليل على أنه تمييز"⁽⁴⁰⁾.

ولم يتفق الدكتور فاضل السامرائي مع الرضي فيما ذهب إليه؛ إذ قال: " فإن ثمة فرقا في المعنى بينهما إذا جعلت حالا او جعلت تمييزا. فإنك إذا قلت (ما أحسن زيدا فارس) فقد تقصد بذاك أنك تمدحه في حال فروسيته كما تقول: (ما أكرم زيدا فارسًا، وما أبخله راجلاً) أي هو كريم عندما يركب الفرس بخيل عندما يترجل، أي هو كريم في هذه الحال، بخيل في حال أخرى، فهذا حال لا غير. وإن قصدت (ما أحسن زيدا من فارس) أي هو فارس حسن، لا إنه حسن في حال الفروسية، كان تمييزا بمعنى هو من أحسن الفرسان، فهناك فرق بين المعنيين"⁽⁴¹⁾.

وأشار الباحث (الدكتور مكي نومان مظلوم) إلى أن الدكتور فاضل السامرائي أضاف توجيهها للتركيب الاحتمالي بين الحال والتمييز، وهو توجيه لم يلتفت إليه الرضي؛ فالتركيب الواحد قد يفضي إلى معنيين يفيدان إعرابين هما الحال والتمييز"⁽⁴²⁾.

ثالثاً : النقد النحوي في المجرورات:

1. محلّ الجملة الواقعة بعد(حتى)الابتدائية:

اختلف النحويون في محلّ الجملة الواقعة بعد (حتى)الابتدائية، فانقسموا على فريقين:

الأول : أنّها جملة مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب، وهو أري الجمهور"⁽⁴³⁾.

والآخر: يرى أن يكون لها محل من الإعراب وهو الجر به ، وهذا مذهب الزجاج"⁽⁴⁴⁾، وابن

درستويه"⁽⁴⁵⁾.

وقد ضعّف المرادي ما ذهب إليه الزجاج وابن درستويه، مستدلاً بما ذكره ابن الخباز (ت637هـ) بصدد ذلك، قال " :والجملة بعدها لا محلّ لها من الإعراب، خلافاً للزجاج، فإنّه ذهب إلى أنّ(حتى) هذه جارة، والجملة في موضع جر ب(حتى)، وهو ضعيف، قال ابن الخباز: " لأنّه يُفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف"⁽⁴⁶⁾، وهو الحق؛ لما ذكر فضلاً عن أنّ حروف الجر لا تُباشِرُ الجمل في

الكلام الفصيح، بعبارة أخرى إنَّ الأخذ برأي الزجاج وابن درستويه يؤول بنا إلى أحد أمرين كلاهما ممتع، أحدهما: تعليق حرف الجر عن العمل، والآخر: مباشرة حرف الجر للجمل⁽⁴⁷⁾.

وذكر الباحث (حسين عليوي السيلوي): واحتجَّ الجمهور بأن ما له محلّ إعرابي من الجمل هو ما يقع موقع المفرد، من ذلك الجملة التي تقع خبراً أو نعتاً أو حالاً أو غير ذلك، وإذا لم تقع موقع المفرد فينبغي ألا يحكم لها بموضع من الإعراب كما في هذه الجملة، ولهذا قرّر النحويون أنّ الجملة الابتدائية جملة ليس لها محلّ من الإعراب، ومن أمثلتها الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية⁽⁴⁸⁾.

2. اللّام بين الإعمال، والإهمال في باب المنفيّ بـ(لا):

إذا وقع (أب) أو (أخ) في تركيب (لا) النافية للجنس، ودخلت على ما بعدهما اللّام، فالأصل والقياس أن يُقال: لا أب لك، ولا أخ لك، فيبنى (أب) و(أخ) مع (لا) على الفتح، ويكُون ما بعد اللّام مجزوراً بها في موضع الخبر، أو في موضع الصّفة، ويكُون خبرها محذوفاً، وقد ورد عن العرب: لا أبأ لك، ولا أخأ لك، وهو مخالف للقياس⁽⁴⁹⁾. فاختلف التحوّيون في توجيه هذا التركيب، فكأنوا على خمسة أقوال:

القول الأوّل: ذهب الخليل وسيبويه، وتابعهما على ذلك الجمهور إلى أنّ ما بعد اللّام مجزور بالإضافة، وأنّ اللّام مقحمة بين المتضامين، فقولهم: لا أبأ لك، إنّما أصله: لا أبأك، ثمّ أقيمت اللّام؛ لتوكيد الإضافة، فالمضاف بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء، نحو: لا مثل زيد؛ إذا بقيت الإضافة على حكمها، والذي يدلُّك على ذلك حذف التّوين من (أبأ)، فلو لم يكن مضافاً لكان منوناً، ولقيل: لا أبأ لك، وكان الألف محذوفاً؛ لأنّ هذه الألف لا تثبت إلا عند الإضافة، ف(أبأ) مضاف إلى الضمير، واللّام مقحمة للتوكيد، وخبر (لا) محذوف⁽⁵⁰⁾.

وتكوّن الإضافة إلى ما بعد اللّام على نيّة الانفصال، بمعنى: أنّ إضافة (أبأ) إلى ضمير الكاف إضافة لفظية لا تُعرّف الأوّل بالثاني، والذي جعلهم يذهبون إلى هذا هو أنّ (لا) التي تنفي الجنس لا تعمل النصب في المعارف، وإنّما تنصب النكرات؛ لذا زيدت اللّام؛ إصلاحاً للفظ حتى يصير كأنه غير مضاف، فالإضافة هنا مثل إضافة الأسماء الموعلة في الإبهام التي تُضاف إلى المعرفة، وتبقى نكرة، نحو: مثلك، وشبهك، وغيرك، ونحوها، وعليه يجوز إضافة ما بعد (لا) النافية للجنس إلى الاسم الذي بعد اللّام، ويكُون ما بعد (لا) كلفظ الاسم المضاف؛ لذا عملت (لا) فيه النصب، وحذفت التّوين؛ للإضافة لا للبناء⁽⁵¹⁾.

فاللّام في (لك) مُعتدّ بها من وجه، وغير مُعتدّ بها من وجه آخر، فأما وجه الاعتدال بها فإنّها قد منعت الاسم قبلها من أن يتعرّف بإضافته إلى ما بعدها؛ لأنّها فصلت بينه وبين المجزور بها، فهيات الاسم لدخول (لا) النافية للجنس عليه؛ لكونه نكرة، وفي هذا إثبات على أنّ الإضافة فيه غير محضة، فهي على نيّة الانفصال، وأنّ ما بعد اللّام مجزور بالإضافة، وأما وجه ترك الاعتدال بها فهو ثبوت الألف في (أبأ) التي لا تثبت إلا عند الإضافة، نحو: رأيت أبأك، فلولا أنّه على تقدير الإضافة لم تثبت الألف⁽⁵²⁾. وعلى

هذا يكون الحكم في العمل للإضافة؛ لأنها تسبق اللام، والدليل على ذلك حذف التنوين من أجلها؛ لذا يجب أن يكون السابق أولى بالعمل من اللاحق⁽⁵³⁾.

القول الثاني: خرج هشام، وابن كيسان (ت299هـ) اللام من دائرة الإقحام، ومن باب الإضافة، فذهبا إلى أن المنفي بعد (لا) مفرد لا مضاف، ولكنه غومل مُعاملة المضاف في الإعراب، ويكون خبر (لا) محذوفاً، والمجزور باللام في موضع الصفة له، وهي متعلقة بمحذوف، وشبه غير المضاف بالمضاف في حذف التنوين من المفرد⁽⁵⁴⁾، واختاره ابن الحاجب (ت646هـ)، وابن مالك⁽⁵⁵⁾.

القول الثالث: نُسب إلى المازني أن الألف في (أبا) نشأت عن إشباع فتحة الباء، فهي على الأصل والقياس، مثل: لا أب لك، فيكون اسم (لا) مبنياً معها لا مُعرباً، ويكون المجزور باللام خبرها⁽⁵⁶⁾.

القول الرابع: إن المنفي بعد (لا) مفرد لا مضاف جاء على لغة القصر، وأن اللام ليست مُقحمة، وأن مجزورها هو الخبر، ولا يوجد فيه فصل بين المتضامين بحرف الجر، وعليه الفارسي في أحد قوليه⁽⁵⁷⁾، وتابعه ابن الطراوة⁽⁵⁸⁾، واختاره السيوطي؛ لسلامته من التأويل، والزيادة، والحذف⁽⁵⁹⁾.

القول الخامس: ذهب ابن جني إلى أن العامل هو اللام؛ لأنه لا ينكر عمل الحرف الزائد في مواضع عدة في العربية، وفي ذلك قال: إن ((الجر في هذا، ونحوه، إنما هو اللام الداخلة عليه، وإن كانت زائدة؛ وذلك أن الحرف العامل، وإن كان زائداً فإنه لا بدّ عامل. ألا ترى إلى قوله:

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مُضَرَّ⁽⁶⁰⁾.

فالباء زائدة، وهي مع ذا عاملة، وكذلك قولهم: قد كان من مطر، ...، ف(من) زائدة، وهي جارة⁽⁶¹⁾، فالباء في (بحسبك)، و(من) قبل (مطر)، عملتا فيهما في اللفظ، وعليه تكون اللام هي العاملة في: لا أبا لك، وإن كانت زائدة.

وقد ذكر الباحث (حيدر علي عمران) قد تناول ابن أبي الربيع هذه المسألة، وبين أن التنوين قد اختلفوا في عامل ما بعد اللام، وذكر من الأقوال السابقة رأي الخليل وسيبويه ولم ينسبه لهما، ورأي ابن جني ونسبه إليه، وصححه، ونقد رأي الخليل وسيبويه، ولم يُصرح بذلك، واستند في نقده هذا إلى القياس الذي يوجب أن يكون العمل للحرف لا للاسم (للمضاف)، ونلاحظ ذلك في قوله: " واختلفوا في الخافض، فمنهم من ذهب إلى أنه إذا قلت: ...، لا أبا لك، فالاسم مخفوض بالاسم الأول، واللام مُقحمة لا عمل لها؛ لأنها زائدة، ومنهم من ذهب إلى أن الخافض حرف الجر، ولا ينظر إلى زيادته؛ لأن حروف الجر إذا زيدت يبقى عملها. ألا ترى أنهم قالوا: ليس زيد بقائم، وتقول: ما زيد بجبان، والباء هنا زائدة، ومع هذا خفضت، وكذلك قولهم: بحسبك زيد، الأصل: حسبك زيد، ثم أدخل حرف الجر فخفض، وهو مع ذلك زائد، فإذا صح أن حرف الجر وإن كان زائداً في العمل بمنزلة إذا لم يكن زائداً، فالقياس أن يدعى أن العمل للحرف.



والاسم مُعلَقٌ لِأمرين، أحدهما: أَنَّ حُرُوفَ الجَرِّ أَقْرَبُ لِلإسْمِ مِنَ الإِسْمِ المُضَافِ إِلَيْهِ، فَظُهُورُ عَمَلِهِ أَوْلَى؛ لِقُرْبِ عَمَلِهِ. الثَّانِي: أَنَّ الحُرُوفَ لَا تَجِدُهَا مُعْلَقَةً عَنِ العَمَلِ، وَالإِسْمُ قَدْ يُعْلَقُ...، فَادِّعَاءُ مَا لَهُ نَظِيرٌ أَوْلَى مِنْ ادِّعَاءِ مَا لَا نَظِيرَ لَهُ، وَهَذَا الَّذِي نَكَرْتُهُ هُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جَنِّيٍّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ" (62).

ويرى الباحث (حيدر علي عمران) أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِّيٍّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ أَوْلَى بِالْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الخَلِيلُ وَسِيبَوِيهٍ، وَمَنْ تَابَعَهُمَا فِيهِ نَظَرٌ (63).

الخاتمة :

بعد أن رسا البحث على شواطئه المخطط إليها من قبل، سننهل شيئاً من نتائجه التي نحسب أنها مهمة وجديرة بالذكر وهي على النحو الآتي:

1. تبيّن أنّ النقد النحوي يُعدُّ ظاهرة علمية أصيلة في الدرس اللغوي العربي، وقد حظي بعناية واضحة في الدراسات النحوية العراقية الحديثة.
2. علاقة النقد النحوي بالموضوعات المقاربة من المؤاخذات، والرّدود، والاعتراضات هي علاقة الجزء بالكلّ، فالنقد النحوي يعدّ الإطار العامّ لهذه الموضوعات.
3. أسهم الباحثون العراقيون في إحياء التراث النقدي النحوي وإعادة قراءته وفق مناهج علمية حديثة تجمع بين الأصالة والمعاصرة.
4. بين البحث أن الباحثين العراقيين قدّموا تحليلات متنوعة للنقد مستنديين إلى أسس نحوية، مما يعكس عمق عنايتهم بهذه الظاهرة، وأثرها في فهم التراكيب النحوية.
5. أوصى البحث بضرورة التوسع في دراسة النقد النحوي في أبواب نحوية أخرى، واستكمال الجهود العلمية التي تُعنى برصد إسهامات الباحثين العراقيين في هذا المجال.
6. خلص البحث إلى أن الدراسات العراقية المعاصرة قد أسهمت إسهاماً ملحوظاً في تطوير مسار النقد النحوي، وأبرزت أهمية النظر النقدي في معالجة قضايا الأسماء وتحليلها تحليلاً علمياً رصيناً.
7. إنّ النقد النحوي هو الذي يقع بين النحويين لا يمكن لغير نحوي أن ينقد نحويّاً متبحراً في هذا العلم، وموضوعات النقد النحوي تنحصر بالمسائل النحوية، والغاية من ذلك تيسير تقعيد القاعدة النحوية، وتخليصها من الاضطراب والعلل الزائدة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الهوامش :

- (1) ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف: 23.
- (2) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق في ديوانه: 26/2.
- (3) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 182/2-183، والخصائص: 99/1، واتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري: 18.

Email: djhr@uodiyala.edu.iq



- (4) تاريخ النقد العربي: 74.
- (5) ينظر: الكتاب: 25/1.
- (6) ينظر: النقد النحوي بين الأصالة والتجديد (بحث): 16-17.
- (7) ينظر: الرد على النحاة: 23.
- (8) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: 68.
- (9) ينظر: النقد النحوي بين الإصالة والتجديد (بحث): 23-24.
- (10) كتاب العين: 118/5، باب (القاف والداد والنون) وتقلباتها.
- (11) ينظر: جمهرة اللغة: 677/2، مادة (د ق ن) وتقلباتها.
- (12) معجم مقاييس اللغة (الرازي): 467/5 - 468 (مادة: نقد)، وينظر: النقد النحوي في كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح بن علي المتوفى سنة 849 هـ (رسالة).
- (13) معجم الصحاح: 544/2، والنقد النحوي عند المرادي المتوفى سنة 749 هـ (بحث).
- (14) النقد النحوي في فكر النحاة حتى القرن الرابع الهجري: 19.
- (15) النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري (رسالة): 15.
- (16) النقد النحوي عند الشاوي المتوفى سنة 1096 هـ في كتابه المحاكمات: 15 (رسالة).
- (17) النقد النحوي في فكر النحاة حتى القرن الرابع الهجري: 19. والنقد النحوي في شروح كتاب سيبويه: 4 (رسالة).
- (18) ابن الفخار ومعايير النقد النحوي في فكره: 695 (بحث).
- (19) النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري: 93-94.
- (20) اللمع: 98.
- (21) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز (639 هـ) دراسة لغوية ونحوية: 215 (رسالة).
- (22) ينظر: المصدر نفسه
- (23) الكتاب: 436/1.
- (24) ينظر: المصدر نفسه، والنقد النحوي للغات العرب: 686 (بحث).
- (25) ينظر: المقتضب: 74-73/4، وارتشاف الضرب: 583-582/2.
- (26) ينظر: الخصائص: 192-191/1.
- (27) لسان العرب: 270/10.
- (28) المزهر: 187/1.
- (29) ينظر: النقد النحوي للغات العرب: 687 (بحث).
- (30) الجمل في النحو (الزجاجي ت 340 هـ): 316، وينظر المفصل: 55.
- (31) ينظر: شرح ابن عقيل: 177/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 171/2، والبحث النحوي المعاصر في العراق: 297-298.
- (32) ينظر: معاني النحو: 590-591/2.
- (33) البحث النحوي المعاصر في العراق: 298.
- (34) ينظر: شرح ابن عقيل: 182/2، وحاشية الصبان: 174/2.



- (35) ينظر: المصدر نفسه: 299.
- (36) البحث النحوي المعاصر في العراق: 299-300.
- (37) اللع: 53-54 ، وينظر أوضح المسالك: 365/2-366 ، والنحو الوافي: 416/2.
- (38) المفصل: 65.
- (39) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 136-137.
- (40) شرح الرضي على الكافية: 222/1.
- (41) معاني النحو: 747/2-748.
- (42) ينظر: البحث النحوي المعاصر في العراق: 307.
- (43) ينظر: ارتشاف الضرب: 1619/3، ومغني اللبيب: 386/2، وهمع الهوامع: 332/2.
- (44) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 286/1.
- (45) ينظر: ارتشاف الضرب: 1691/3، ومغني اللبيب: 386/2.
- (46) ينظر: الجنى الداني: 505.
- (47) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2998/6.
- (48) ينظر: أسرار العربية: 267-268.
- (49) ينظر: الألامات: 105، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي): 23-22/3، وشرح المفصل (ابن يعيش): 100/2.
- (50) ينظر: الكتاب: 276/2، والمقتضب: 374/4، وشرح الرضي على الكافية: 179/2، والتذليل والتكميل: 255/5، وارتشاف الضرب: 1302/3، وهمع الهوامع: 522/1.
- (51) ينظر: الألامات: 103-104، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي): 23/3، والتعليق على كتاب سيبويه: 25/2.
- (52) ينظر: الحجّة للقراء السبعة: 82/6، وأمالى ابن الشجري: 129/2، والبديع في علم العربية: 574/1.
- (53) ينظر: رصف المباني: 318.
- (54) ينظر: ارتشاف الضرب: 1302/3.
- (55) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 415/1، 562/2، وشرح التسهيل: 60/2.
- (56) ينظر: الإنصاف: 17/1، المسألة (2)، واللّباب في علل البناء والإعراب: 241/1.
- (57) ينظر: الخصائص: 340/1، وشرح جمل الزّجاجي (ابن عصفور): 276/2. وجدت الفارسي آخذًا بمذهب الخليل وسيبويه، ينظر: المسائل الحليّات: 311، والتعليق على كتاب سيبويه: 25/2.
- (58) ينظر: شرح جمل الزّجاجي (ابن عصفور): 276/2.
- (59) ينظر: همع الهوامع: 525/1.
- (60) البيت من المتقارب ، وقائله الأشعر الرّقبان الأسديّ: شرح ديوان الحماسة : 1469.
- (61) الخصائص: 108/3.
- (62) الكافي في الإقصاد (السفر الثّالث): 855/2.
- (63) ينظر : النّقد النّحويّ عند ابن أبي الرّبيع: 98. (رسالة)
- ثبت المصادر والمراجع :

- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة (745 هـ)، بتحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، سنة 1418 هـ-1998 م، بنشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- أسرار العريئة للإمام أبي البركات الأنباري 513 . 577 عني بتحقيقه محمّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق 1377 هـ/ 1957 م.
- الأصول في النحو/ لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316)، بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، سنة 1405 - 1985 م، مؤسسة الرسالة-بيروت.
- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت:646هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان، دار الجيل، بيروت، 1409هـ-1989م.
- أمالي ابن الشجري. هبة الله بن علي الشجري: ت: د. محمود الطناحي، ط (1) ، مكتبة الخانجي، القاهرة 1413 هـ - 1992م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو البركات الأنباري: ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل 1982م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ لابن هشام (ت 716 هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، عام 1386 هـ-1967 م، بنشر المكتبة التجارية الكبرى- مصر.
- البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير - تحقيق: د / صالح حسين العايد - ط : جامعة أم القرى - الأولى - 1421 هـ .
- تاريخ النقد العربي عبد العرب من العصر الجاهلي الى القرن الرابع: طه أحمد ابراهيم، دار الحكمة، بيروت .
- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي شرح كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق د. حسن هندواي، ط. دار القلم بيروت أولى لسنة (1997 م).
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي عليّ الفارسي، تحقّق د. عوض القوزي، ط1، 1412هـ، جامعة الملك سعود، الرياض.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، الطبعة الأولى 1428هـ/ 2007م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق طه محسن، بغداد 1396 هـ- 1976 م.
- حاشية الصبان على الأشموني: الشيخ محمد الصبان/ طبعة الحلبي/ بمصر/ 1329هـ.
- الحجّة للقراء السبعة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، ط (1) 1404هـ.
- الخصائص. ابن جني: ت: محمد علي النجار، ط (2) ، دار الهدى للطباعة النشر، بيروت 1952م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري - د. فاضل السمراي. م - الارشاد بغداد سنة 1390 ج - ب.
- ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، ط1. دار الكتب العلمية، بيروت، أولى (1987 م).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني. أحمد بن عبد النور المالقي: ت: د. أحمد الخراط، ط (2) ، دار القلم، دمشق 1405هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الاتحاد العربي، ط 15، 1368هـ.
- شرح التسهيل. ابن مالك: ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط (1) ، مصر 1410 هـ - 1990م.



- شرح الرضوي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (686هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.
- شرح المفصل/ لموفق الدين أبي البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الموصلي (ت 643 هـ)، ط 1، سنة 1422 هـ-2001 م، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.
- شرح جمل الزجاج/ ابن عصفور الأشبيلي/ تح: صاحب أبو جناح/ دار الكتب للطباعة والنشر . الموصل 1980م/د. ط.
- شرح كتاب سيوييه: أبو سعيد السيرافي: بهامش الكتاب/ طبعة بولاق/ سنة 1317هـ.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع (ت688هـ) الجزء الأول (د) في كلية اللغة بالقاهرة د/ فيصل الحفيان برقم 5762، بإشراف أ. د/ إبراهيم حسن إبراهيم سنة 1999م.
- الكافية في علم النحو، ت: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، ط 1، (2010 م).
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، ط 2 بيروت، مؤسسة الرسالة، 1413 هـ-1993 م.
- الكتاب (كتاب سيوييه): لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1425هـ/ 2004م.
- كتاب الجمل في النحو/ صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، المتوفى سنة (340 هـ)، بتحقيق وتقديم الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، سنة 1404 هـ-1984 م، بنشر مؤسسة الرسالة- بيروت.
- اللامات. أبو القاسم الزجاجي: ت: مازن المبارك، ط (2) ، دار الفكر، دمشق 1405هـ-1985م.
- لسان العرب/ لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت 711 هـ)، طبعة دار صادر-بيروت.
- اللمع في العربية: ابو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني . بغداد، الطبعة الاولى 1402هـ . 1982م.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: دار المعارف بمصر/ سنة 1968م.
- المزهـر في علوم اللغة وأنواعها/ لجلال الدين السيوطي (911 هـ)، بشرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد الجاوي، طبعة ونشر المكتبة العصرية- بيروت، سنة 1986 م.
- معاني القرآن وإعرابه. أبو إسحاق الزجاج: ت: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط (1) ، عالم الكتب، بيروت 1408 هـ - 1988م.
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة 207هـ تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر .
- معجم الصحاح: للإمام إسماعيل بن حماد الجوهري-تحقيق خليل محمود شيحا-ط3 - 1429 هـ-2008م-دار المعرفة بيروت لبنان.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. دار الجيل، أولى (1991 م).
- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 761هـ، حقه وعلق عليه: د. مازن المبارك وزميله. الطبعة الخامسة . بيروت1979م.
- المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، نشر عالم الكتب-بيروت.
- النحو الوافي. عباس حسن: ط (5) ، دار المعارف، مصر 1980م.

- النوادر في اللغة: لأبي زيد، ت - محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط. الأولى، 1401هـ.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، عُني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت.
- الرسائل :
- النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، جامعة ديالى، سيف الدين شاکر نوري، 2006.
- النقد النحوي في كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح بن علي (ت849هـ)، جامعة كربلاء، علي عدنان شريف، 2008.
- توجيه اللمع لابن الخباز، جامعة ديالى، مكي نومان مظلوم، 2008.
- النقد النحوي في شروح كتاب سيبويه، جامعة ذي قار، نبيل هادي جابر، 2022.
- البحوث:
- النقد النحوي عند المرادي، جامعة ديالى، د. حسن عليوي حسين.
- النقد النحوي عند ابن أبي الربيع، جامعة الكوفة، د. أسيل عبد الحسين حميد.
- النقد النحوي للغات في كتاب سيبويه، جامعة ديالى، د. محمد بشير حسن.
- النقد النحوي بين الأصالة والتجديد، كلية الآداب - جامعة القادسية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة. د. علي كاظم مشري، د. عصام عدنان الياسري.

References

- Abbas, H. (1980). *Al-Nahw al-Wafi* [Comprehensive Arabic Grammar] (5th ed.). Dar Al-Ma'arif.
- Al-Anbari, A. A. (1957). *Asrar al-'Arabiyyah* [The Secrets of Arabic]. (M. B. Al-Bitar, Ed.). Arab Scientific Academy Press.
- Al-Anbari, A. A. (1982). *Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf* [Fair Judgment on Disputed Grammatical Issues]. (M. M. Abd al-Hamid, Ed.). Dar Al-Jil.
- Al-Farisi, A. A. (1984). *Al-Hujjah li al-Qurra' al-Sab'ah* [The Proof for the Seven Qur'anic Readers]. (B. Al-Din Qahwaji & B. Juwayjani, Eds.). Dar Al-Ma'mun.
- Al-Farra', Y. ibn Z. (n.d.). *Ma'ani al-Qur'an* [Meanings of the Qur'an]. (M. A. Al-Najjar, Ed.). Egyptian House for Authorship and Translation.
- Al-Jawhari, I. ibn Hammad. (2008). *Mu'jam al-Sihah* [Al-Sihah Dictionary] (3rd ed.). (K. M. Shiha, Ed.). Dar Al-Ma'rifah.
- Al-Malqi, A. ibn A. (1985). *Rasf al-Mabani fi Sharh Huruf al-Ma'ani* [The Structure of Meanings in the Explanation of Particles] (2nd ed.). (A. Al-Kharrat, Ed.). Dar Al-Qalam.
- Al-Mubarrad, M. ibn Y. (n.d.). *Al-Muqtadab* [The Concise Grammar]. (M. A. Udaymah, Ed.). Alam Al-Kutub.
- Al-Muradi. (1976). *Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani* [The Near Harvest in the Particles of Meaning]. (T. Muhsin, Ed.). Baghdad.
- Al-Radi al-Astarabadi, M. ibn al-Hasan. (2000). *Sharh al-Radi 'ala Kafiyat Ibn al-Hajib* [Al-Radi's Commentary on Ibn al-Hajib's Kafiyah]. (A. S. Makram, Ed.). Alam Al-Kutub.
- Al-Sirafi, A. S. (1317 AH). *Sharh Kitab Sibawayh* [Commentary on Sibawayh's Book]. Bulaq Press.

- Al-Suyuti, J. A. (1986). *Al-Muzhir fi 'Ulum al-Lughah wa Anwa'iha* [The Brilliant Work on Linguistic Sciences and Their Types]. Al-Maktabah Al-'Asriyyah.
- Al-Suyuti, J. A. (n.d.). *Ham' al-Hawami' Sharh Jam' al-Jawami'* [The Collection of Collections]. Dar Al-Ma'rifah.
- Al-Zajjaj, A. I. (1988). *Ma'ani al-Qur'an wa l'rabuh* [Meanings and Grammatical Analysis of the Qur'an] (1st ed.). (A. A. Shalabi, Ed.). Alam Al-Kutub.
- Al-Zajjaji, A. Q. (1984). *Al-Jumal fi al-Nahw* [Sentences in Grammar]. (A. T. Al-Hamad, Ed.). Mu'assasat Al-Risalah.
- Al-Zajjaji, A. Q. (1985). *Al-Lamat* [The Lām Particles] (2nd ed.). (M. Al-Mubarak, Ed.). Dar Al-Fikr.
- Al-Zamakhshari Studies. (1970). *Al-Dirasat al-Nahwiyyah wa al-Lughawiyyah 'inda al-Zamakhshari* [Grammatical and Linguistic Studies of Al-Zamakhshari]. Al-Irshad Press.
- Al-Zubaydi, A. (1401 AH). *Al-Nawadir fi al-Lughah* [Linguistic Rarities]. (M. A. Ahmad, Ed.). Dar Al-Shuruq.
- An-Nahas, A. (1991). *Mu'jam Maqayis al-Lughah* [Dictionary of Linguistic Measures]. (A. S. Harun, Ed.). Dar Al-Jil.
- Farazdaq. (1987). *Diwan al-Farazdaq* [The Collected Poems of Al-Farazdaq]. (A. Faour, Ed.). Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
- Hamid, A. A. H. *Grammatical Criticism in the Thought of Ibn Abi al-Rabi'*. University of Kufa.
- Hasan, M. B. *Grammatical Criticism of Arabic Dialects in Sibawayh's Book*. University of Diyala.
- Husayn, H. A. *Grammatical Criticism according to Al-Muradi*. University of Diyala.
- Ibn 'Aqil. (1368 AH). *Sharh Ibn 'Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik* [Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah]. Arab Union Press.
- Ibn Abi al-Rabi'. (1999). *Al-Kafi fi al-Ifsah 'an Masa'il Kitab al-Idah* [The Sufficient Clarification of Issues in Al-Idah]. Faculty of Language Studies.
- Ibn al-Athir, M. A. (1421 AH). *Al-Badi' fi 'Ilm al-'Arabiyyah* [The Innovative Work in Arabic Linguistics]. Umm Al-Qura University Press.
- Ibn al-Hajib, U. (1989). *Amali Ibn al-Hajib* [Dictations of Ibn al-Hajib]. (F. S. Sulayman, Ed.). Dar Al-Jil.
- Ibn al-Sarraj, M. ibn Sahl. (1985). *Al-Usul fi al-Nahw* [Principles of Grammar]. (A. H. Al-Fatli, Ed.). Mu'assasat Al-Risalah.
- Ibn Hisham. (1967). *Awdah al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik* [The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah]. (M. M. Abd al-Hamid, Ed.). Al-Maktabah Al-Tijariyyah Al-Kubra.
- Ibn Hisham. (1979). *Mughni al-Labib* [The Enricher of the Intelligent]. Beirut.
- Ibn Jinni. (1952). *Al-Khasa'is* [The Characteristics of Arabic]. (M. A. Al-Najjar, Ed.) (2nd ed.). Dar Al-Huda.
- Ibn Jinni. (1982). *Al-Luma' fi al-'Arabiyyah* [The Brilliant Treatise on Arabic]. (H. Al-Mu'min, Ed.). Al-Ani Press.
- Ibn Malik. (1990). *Sharh al-Tashil* [Commentary on Al-Tashil]. (A. Al-Sayyid & M. B. Al-Makhtun, Eds.). Egypt.
- Ibn Manzur. (n.d.). *Lisan al-'Arab* [The Arab Tongue]. Dar Sadir.

-
- Jaber, N. H. (2022). *Grammatical Criticism in the Commentaries on Sibawayh's Book* (Master's thesis, University of Dhi Qar).
 - Mazlum, M. N. (2008). *Tawjih al-Luma' li Ibn al-Khabbaz* [A Linguistic and Grammatical Study of Ibn al-Khabbaz's Commentary on Al-Luma'] (Master's thesis, University of Diyala).
 - Mishri, A. K., & Al-Yasiri, I. A. *Grammatical Criticism between Authenticity and Renewal. Journal of the Islamic University College.*
 - Nazir al-Jaysh. (2007). *Tamhid al-Qawa'id bi Sharh Tashil al-Fawa'id* [Preparation of the Rules through Commentary on Facilitation of Benefits]. Dar Al-Salam.
 - Nuri, S. D. S. (2006). *Grammatical Criticism in the Thought of Grammarians up to the Sixth Hijri Century* (Master's thesis, University of Diyala).
 - Sharif, A. A. (2008). *Grammatical Criticism in Al-Najm al-Thaqib, a Commentary on Ibn al-Hajib's Kafiyah* (Master's thesis, University of Karbala).
 - Shawqi Dayf. (1968). *Al-Madaris al-Nahwiyyah* [The Schools of Arabic Grammar]. Dar Al-Ma'arif.
 - Sibawayh. (2004). *Al-Kitab* [The Book]. (A. S. Harun, Ed.) (4th ed.). Maktabat Al-Khanji